

تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية

د. اسماعيل عيسى محمد حويلي د. خالد زيدان عبدالسلام الفضلي د. سامي سالم الحصادي
 أستاذ مساعد - قسم المحاسبة أستاذ مساعد - قسم المحاسبة أستاذ مساعد - قسم المحاسبة
 كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

sami.elhossade@uob.edu.ly

khalid.zidan@uob.edu.ly

ismailehoely2018@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/07/28، تاريخ القبول: 2025/09/14، تاريخ النشر: 2025/10/01

الكلمات المفتاحية

الإفصاح، مخاطر الائتمان، مخصص خسائر القروض، الأداء المالي، المصارف التجارية.

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وقد تم التركيز على خمسة أبعاد للإفصاح عن مخاطر الائتمان، هي: السيولة، كفاية رأس المال، مخصص خسائر القروض، الكفاية المالية، الرافعة المالية، كما تم قياس الأداء المالي من خلال مؤشرين رئيسيين هما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، كما تم اعتماد منهجية تحليل المحتوى كأداة رئيسية لجمع البيانات من التقارير السنوية لعينة مكونة من خمسة مصارف تجارية ليبية، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2021. واتبعت الدراسة المنهج الاستنتاجي، مع تطبيق نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، باستخدام ثلاثة أساليب تحليلية: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects) من خلال برنامج EViews 12. كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي ومعنوي إحصائياً لمخصص خسائر القروض على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.000$)، في المقابل، كشفت النتائج عن تأثيراً سلبياً ومعنوياً لكل من كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي، عند مستوى ($\alpha = 0.000$)، كما بينت الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لكل من السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي عند مستوى ($\alpha = 0.05$)، وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة بضرورة تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن القروض المتعثرة والمخصصات المرتبطة بها، عبر تبني سياسات إفصاح أكثر شفافية وشمولاً، بما يساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة وتحقيق أداء مالي أكثر استقراراً واستدامة.



The impact of credit risk disclosure on the financial performance of Libyan commercial banks

Dr.ESMAELA. HAWIELY
Assistant Prof, Accounting
Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi
ismailehoely2018@gmail.com

Dr.khalid zaydan alfadliu
Assistant Prof, Accounting
Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi
Khalid.zidan@uob.edu.ly

Dr. Sami S. El Hossade,
Assistant Prof, Accounting
Dept, Faculty of Economics,
University of Benghazi,
sami.elhossade@uob.edu.ly

Abstract

of Libyan commercial banks. The research focused on five dimensions of credit risk disclosure: liquidity, capital adequacy, loan loss provisions, financial adequacy, and leverage. Financial performance was measured using two key indicators: Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE). The study employed content analysis as the primary data collection method, extracting data from the annual reports of a sample of five Libyan commercial banks over the period from 2007 to 2021. An inductive approach was followed, utilizing a panel data model with three analytical techniques: Pooled Ordinary Least Squares (Pooled OLS), Fixed Effects Model, and Random Effects Model, all conducted through EViews 12 software. The results revealed a statistically significant positive effect of loan loss provisions on both ROA and ROE at a significance level of ($\alpha = 0.000$). Conversely, capital adequacy and leverage exhibited a statistically significant negative impact on financial performance indicators at the same significance level ($\alpha = 0.000$). Additionally, liquidity and capital adequacy showed no significant effect on financial performance at a significance level of ($\alpha = 0.05$). Based on these findings, the study recommends enhancing the accounting disclosure of non-performing loans and their associated provisions by adopting more transparent and comprehensive disclosure policies, which would contribute to strengthening stakeholder confidence and achieving more stable and sustainable financial performance.

Keywords

Disclosure
Credit Risk
Provision for Loan Losses
Financial Performance
Commercial Banks.

1. المقدمة:

حين يسلط معيار IFRS 7 الضوء على أهمية الإفصاح الكمي والنوعي بشأن الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها (Polizzi & Scannella, 2019).

إن الإفصاح عن مخاطر الائتمان يُسهم في تقليص فجوة المعلومات بين الأطراف في الأسواق المالية، ويعزز الشفافية والثقة، كما يُعد أداة مهمة لتحسين استقرار النظام المالي، من خلال تمكين المستثمرين والجهات الرقابية من تقييم مدى تعرض المصارف للمخاطر، وكفاءة إدارتها. ويتعدى أثر الإفصاح الأبعاد التنظيمية، ليؤثر بشكل مباشر في أداء المصرف المالي من حيث السيولة والتمويل وكفاية رأس المال والملاءة المالية (قاسم، 2018)، وبناءً على ما تقدم، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من سعيها إلى تحليل دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان كأداة فاعلة لتعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية. كما تهدف إلى تقديم إطار تحليلي يدعم متخذي القرار في القطاع المصرفي والجهات الرقابية في تطوير ممارسات الإفصاح وتوجيهها نحو تعزيز الشفافية والاستدامة المالية.

2. الدراسات السابقة:

يغطي الإفصاح عن مخاطر الائتمان باهتمام متزايد في الأدبيات المصرفية، نظرًا لدوره الحيوي في تعزيز الشفافية وتحسين الأداء المالي للمصارف. وقد كشفت الدراسات السابقة عن تباين كبير في مستوى الإفصاح بين الدول والمؤسسات المصرفية، مدفوعًا باختلاف السياقات التنظيمية والمؤسسية. ففي السياق الليبي، أظهرت دراسة الرباطي، (2010) أن التزام المصارف الليبية بتطبيق متطلبات لجنة بازل الثانية كان جزئيًا، ويعزى بالدرجة الأولى إلى التوجيهات التنظيمية، وليس إلى ثقافة مؤسسية راسخة. وأشارت الدراسة إلى أن المصرف التجاري الوطني كان الوحيد الذي يمتلك سياسة ائتمانية مكتوبة، مما أسهم في

تعد المصارف من الركائز الأساسية في بنية الاقتصاد الحديث، إذ تمثل القنوات الرئيسة لتنفيذ السياسات المالية والنقدية، وتؤدي دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي. ويعد النشاط الائتماني من أبرز الأنشطة التي تمارسها المصارف التجارية وأهم أعمالها، إذ يشكل مصدرًا رئيسًا للدخل، غير أنه ينطوي في الوقت ذاته على مخاطر كبيرة تهدد كلاً من المقرض والمقترض. لذلك، باتت إدارة المخاطر، ولا سيما مخاطر الائتمان، من المرتكزات الجوهرية التي تقوم عليها استراتيجيات المصارف لتحقيق الاستقرار والنمو، في ظل بيئة مالية تتسم بالتقلب وعدم اليقين (Ukpong & Essien, 2022)، وتعد مخاطر الائتمان من أكثر أنواع المخاطر المصرفية تأثيرًا، نظرًا لارتباطها المباشر بالنشاط الأساسي للمصارف، وهو الإقراض. ويعتمد نجاح العمل المصرفي على مدى دقة قياس هذه المخاطر وفاعلية إدارتها (Mulugeta, 2018)،

قد دفعت أهمية هذه المخاطر الهيئات الرقابية إلى إصدار أطر تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشفافية وكفاية رأس المال، وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية التي أطلقت في عام 1988 أول إطار لتقييم كفاية رأس المال، متبوعًا بتوسعات لاحقة في متطلبات الإفصاح لضمان اتساق التقارير المالية وتحقيق الانضباط السوقي (Basel, 2006)، وقد عرفت لجنة بازل مخاطر الائتمان "بأنها احتمالية فشل المقترض من المصرف أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب الشروط المتفق عليها، بما قد يترتب عليه خسائر في رأس المال والعوائد، بالإضافة إلى تأثيرات سلبية على السيولة وتكاليف التحصيل" (Basel Committee, 2000) وفي السياق ذاته، أصبحت المعايير المحاسبية الدولية، ولا سيما معيار IFRS 9، أداة رئيسة في تصنيف القروض وتقييم المخاطر الائتمانية، في

منهجية تحليل المحتوى لقياس الإفصاح عن مخاطر الائتمان في المصارف الإيطالية، وقد توصلت إلى أن الالتزام التنظيمي، رغم أهميته، لا يكفي وحده لضمان الإفصاح الفعال، ما لم يدعم بخصائص مؤسسية داخلية مثل حجم المصرف وتعقيد نموذج الأعمال، واللذان تبين أنهما من العوامل الحاسمة في تحديد مستوى الشفافية.

وفي السياق الليبي كذلك، أشارت دراسة أمهلل، (2024) إلى أن فعالية إجراءات التحليل الائتماني لا تزال محدودة، رغم تطبيق بعض النماذج، ويعزى ذلك إلى عوامل سياسية وضعف الإطار الرقابي، ما يعكس تأثير البيئة المؤسسية غير المستقرة في إعاقه جهود إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية. ومن منظور الاقتصاد الكلي، كشفت دراسة (Nguyen, (2023) عن أن متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم تؤثر بشكل جوهري في العلاقة بين القروض المتعثرة وربحية المصارف، مما يعكس الطبيعة المركبة والمعقدة للمخاطر الائتمانية في سياقات الدول النامية. من جهة أخرى، وفي إطار الحوكمة المؤسسية، ناقشت دراسة (Altawalbeh, (2023) العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة من حيث الاستقلالية، وتركيبته الملكية، وازدواجية المناصب، ومخاطر كل من الائتمان والسيولة في المصارف الأردنية، حيث أظهرت النتائج أن ضعف الحوكمة يرتبط بارتفاع مستوى المخاطر. كما سلّطت دراسة (Patwary & Tasneem, (2019) باستخدام نماذج OLS و VAR، الضوء على العلاقة السببية المعقدة بين القروض المتعثرة، والمخصصات، والعائد على الأصول، مؤكدة أن الإدارة الفعالة للمخصصات تعد عنصراً محورياً في دعم الاستقرار المالي وتحقيق أداء مستدام.

اتفقت العديد من الدراسات على وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان وتحسين جودة

تفوقه النسبي في الامتثال للمعايير الدولية. وبدورها، دعمت دراسة القمودي، (2015) هذه النتائج، وقد بينت أن المصارف الليبية تعاني من محدودية المعرفة الفنية أو العملية بمعايير بازل الثانية، ونقص في البنية التحتية للإفصاح، ما انعكس في ضعف مستوى الإفصاح عن المخاطر الائتمانية خلال الفترة 2008-2010. كما توصلت دراسة العشيبي والوكيل، (2023) إلى أن مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للمصارف التجارية الليبية لا يزال دون المستوى المطلوب، لا سيما فيما يتعلق بالمخاطر التشغيلية، وأكدت أن غالبية المصارف لم تعتمد بعد متطلبات اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة وشفافية التقارير المالية.

في السياق ذاته، أجرت دراسة Kribat, (2013) Burton, & Crawford, (2013) تحليلًا لممارسات الإفصاح في التقارير السنوية للمصارف الليبية خلال المرحلة التي سبقت إطلاق سوق الأوراق المالية الليبية، باستخدام مؤشر إفصاح يتضمن عناصر مالية وإدارية. وقد أظهرت الدراسة أن الإفصاح كان معتدلاً ومتوافقاً مع المتطلبات الإلزامية، لكنه شهد تراجعاً ملحوظاً قبيل تدشين السوق، كما أظهرت ارتباطاً بين الإفصاح والأرباح المحققة. أما على المستوى الإقليمي، فقد أظهرت دراسة Qadir & Alsughayer, (2021) التي تناولت الإفصاح عن مخاطر الائتمان في المصارف السعودية خلال الفترة 2016-2020، وجود تباین ملحوظ في مستوى الإفصاح بين المصارف، رغم وحدة الإطار التنظيمي. كما بينت أن العوامل المؤسسية مثل حجم المصرف والرافعة المالية لها تأثير أكبر على مستوى الإفصاح مقارنة بالربحية أو عمر المصرف، مما يشير إلى أن الهيكل الداخلي للمصرف يلعب دوراً جوهرياً في تعزيز الشفافية. وتدعم هذه الرؤية دراسة Polizzi & Scannella, (2021) التي طبقت

أكدته أيضًا دراسة (Gizaw et. al., 2015) التي ربطت بين ضعف الرقابة الداخلية وارتفاع نسب المخاطر وانخفاض الربحية. وفي السياق ذاته، توصلت دراسة ببيع، (2018) إلى أن معدل كفاية رأس المال يؤثر سلبًا على العائد على حقوق الملكية في المصارف السورية الخاصة.

تتميز هذه الدراسة بتحليل تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية عبر فترة زمنية طويلة تمتد من عام 2007 حتى عام 2021، أي لأكثر من خمسة عشر عامًا. يتيح هذا الامتداد الزمني إمكانية رصد وتحليل التطورات والتغيرات في ممارسات الإفصاح وإدارة المخاطر الائتمانية في بيئة مصرفية تتسم بتحولات اقتصادية وتنظيمية وسياسية معقدة. وتسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية هامة في الأدبيات المحاسبية في ليبيا، لا سيما بالنظر إلى ندرة الدراسات التطبيقية الكمية المنهجية التي تعتمد على بيانات فعلية لفترات زمنية طويلة باستخدام منهجية (Panel Data)، مقارنة بالدراسات السابقة التي اقتصرَت على تحليلات وصفية أو فترات قصيرة. كما تأخذ الدراسة في اعتبارها الأبعاد المتعددة للإفصاح عن مخاطر الائتمان، بما في ذلك مؤشرات السيولة، كفاية رأس المال، مخصص خسائر القروض، الكفاية المالية، الرافعة المالية، متماشية مع توصيات الأدبيات الإقليمية والدولية التي أكدت على أهمية دراسة هذه المؤشرات بشكل شامل لتقييم أثرها على الأداء المالي للمصارف.

3. مشكلة الدراسة:

تواجه المصارف، لا سيما في الاقتصادات الناشئة، تحديات متزايدة في ظل تصاعد حدة المخاطر المالية، وتُعد مخاطر الائتمان من أبرز هذه التحديات نظرًا لارتباطها المباشر بنشاط المصارف. وقد كشفت الأزمات المصرفية المتكررة أن من بين أبرز أسبابها ارتفاع معدلات

التقارير المالية والأداء المالي للمصارف. فقد خلصت دراسة قاسم، (2017) التي تناولت أثر الإفصاح عن المخاطر الائتمانية في المصارف المصرية، إلى وجود ضعف في الإفصاح عن المخاطر ومخصصاتها، مما يقلل من قدرة القوائم المالية على عكس الواقع الفعلي للمخاطر، وأكدت أن الإفصاح الشامل يعزز الشفافية ويساعد أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات رشيدة. كما أثبتت دراسة حسين، (2021) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن مؤشرات مثل القروض المتعثرة، المخصصات، وكفاية رأس المال، وتحسن مؤشرات الأداء المالي (ROA، ESP، ROE)، وقد دعم ذلك دراسة قاسم، (2018) التي أكدت أن المصارف التي تعتمد سياسات إفصاح شفافة تحقق أداءً ماليًا أفضل بفضل زيادة الثقة وكفاءة إدارة المخاطر. وأشارت دراسة نشوان وآخرون، (2021) التي أجريت على المصارف الفلسطينية، إلى أن بعض مؤشرات الإفصاح (مثل كفاية رأس المال والسيولة) تؤثر إيجابيًا على الأداء المالي، في حين لم يظهر تأثير معنوي لمؤشرات أخرى، مما يعكس خصوصية البيئة المصرفية المحلية.

وفي السياق ذاته، توصلت دراسة Ogundele

(2025) Nzama، إلى أن الإفصاح الفعال عن مخاطر الائتمان والسيولة يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحسين الأداء المالي، لكنها أشارت أيضًا إلى أن ارتفاع مخاطر الائتمان يرتبط سلبًا بالأداء، وهو ما يدعم نتائج دراسة (Ukpong & Essien, 2022) التي أظهرت علاقة معنوية إيجابية بين نسب السيولة والأداء المالي للمصارف في نيجيريا، لكنها كشفت أيضًا عن علاقة سلبية غير دالة بين سعر الصرف، سعر الفائدة، والأداء المالي. في المقابل، أظهرت دراسة (Mulugeta, 2018) حول المصارف الإثيوبية، أن ارتفاع نسب القروض المتعثرة والمخصصات أثر سلبًا على العائد على الأصول، وهو ما

جاءت متباينة. فقد أظهرت بعض الدراسات أن الإفصاح يُسهم في تعزيز الشفافية وتحقيق تحسّن ملحوظ في مؤشرات الأداء المالي (Gizaw et al., 2015; Alshatti, 2015؛ نشوان وآخرون، 2018؛ حسين، 2021)، في المقابل، ترى دراسات أخرى أن فعالية الإفصاح تظل محدودة ما لم تدعم بآليات فاعلة للحوكمة والرقابة المؤسسية (Al-Eitan & Bani-Khalid, 2019; Samuel, 2015)، وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقة، فإن البيئة المصرفية الليبية لم تحظ بالاهتمام البحثي الكافي فلا تزال هذه العلاقة غير مدروسة بشكل منهجي معمق، لا سيما باستخدام أساليب كمية تراعي الخصائص المؤسسية والظروف الاقتصادية التي تميز بيئة الأعمال في ليبيا. كما أن معظم الدراسات اقتصرّت على تحليلات وصفية أو في دراسات قصيرة الأجل، مما يحّد من فهم ديناميكيات الإفصاح وتأثيره على الأداء المالي في المدى الطويل، في ضوء ما سبق، تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية تعنى بتقييم أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي في البيئة المصرفية الليبية، لكونها سوقاً ناشئة ذات خصوصية تنظيمية وهيكلية. ومن هنا، تنبع مشكلة الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

هل يوجد تأثير للإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية؟

4. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها تحليل وتقييم مستوى الإفصاح عن مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2007-2021، وذلك في إطار السعي لفهم مدى فعالية الإفصاح كأداة داعمة للشفافية وتحسين جودة التقارير المالية، كما تسعى إلى تقييم تأثير الإفصاح عن مؤشرات مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان وانخفاض كفاءة إدارة محافظ القروض. ويُعزى ذلك في كثير من الحالات إلى التوسع غير المدروس في منح التسهيلات الائتمانية، ما أسفر عن تراكم ديون راكدة أو معدومة، وخروج أموال ضخمة من الدورة الاقتصادية الفاعلة، وهو ما انعكس سلبيًا على كفاءة المحافظ الائتمانية (همسة، 2018).

في هذا السياق، شهد القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة الممتدة من عام 2009 إلى عام 2024 نمواً ملحوظاً في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية، حيث ارتفع رصيده من 11,812.7 مليون دينار ليبي في نهاية عام 2009 إلى نحو 31,061.2 مليون دينار مع نهاية عام 2024، بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بنحو 28% (مصرف ليبيا المركزي، 2024). ورغم هذا التوسع في النشاط الائتماني، إلا أن درجة عدم اليقين المرتبطة بالمخاطر الائتمانية التي تواجه المصارف قد ازدادت، في ظل استمرار أوجه القصور في الإفصاح عنها. فعلى الرغم من وجود أطر تنظيمية ومعايير محاسبية تلزم المصارف بالإفصاح عن هذه المخاطر، إلا أن فعالية تطبيقها لا تزال محدودة، لا سيما في سياق المصارف العاملة في الدول الناشئة مثل ليبيا، والتي تواجه تحديات هيكلية ومؤسسية تعيق تحقيق مستوى كافٍ من الشفافية. وتشير الدراسات (الرباطي، 2010؛ القمودي، 2015؛ العشبي والوكيل، 2023) إلى أن ممارسات الإفصاح في البيئة المصرفية الليبية تتسم بالضعف والتباين، مع تدن ملحوظ في التزام المصارف بمعايير بازل المتقدمة، فضلاً عن نقص الكفاءات الفنية والبنى التحتية اللازمة لتعزيز الإفصاح والرقابة الفعالة على المخاطر.

على الرغم من الأهمية النظرية التي ينطوي عليها الإفصاح عن مخاطر الائتمان في تعزيز الشفافية وتحسين الأداء المالي للمصارف، إلا أن نتائج الدراسات السابقة

6. نطاق وحدود الدراسة:

تناولت الدراسة تحليل أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، حيث تركز على مجموعة محددة من المتغيرات المتعلقة بالإفصاح، وهي: السيولة، كفاية رأس المال، مخصص خسائر القروض، الكفاية المالية، والرافعة المالية، ويقاس الأداء المالي من خلال مؤشرين رئيسيين هما العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد اقتصر النطاق المكاني للدراسة على المصارف التجارية الليبية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي، فيما يغطي النطاق الزمني البيانات المالية المنشورة خلال الفترة من عام 2007 حتى عام 2021.

7. الجانب النظري:

1.7 مفهوم مخاطر الائتمان:

يمثل الإفصاح عن مخاطر الائتمان أحد المحاور الأساسية في الحوكمة المصرفية والرقابة التنظيمية، ويُعد من الأدوات الرئيسة لتعزيز الشفافية والانضباط السوقية. وقد أولت لجنة بازل للرقابة المصرفية أهمية كبيرة لهذا المفهوم ضمن الركيزة الثالثة من اتفاقية بازل الثانية، ووفقاً Basel Committee, (2004) قد تم تعريف الإفصاح عن مخاطر الائتمان "على أنه توفير معلومات مفصلة وموثوقة تتعلق بطبيعة القروض، مستوى تعرض المصارف للمخاطر، وجودة الأصول، وذلك بهدف تعزيز الشفافية وتمكين أصحاب القرار من تقييم الوضع المالي الحقيقي للمصرف". فبحسب معيار IFRS 7 الصادر عن هيئة المعايير الدولية للمحاسبة (IASB)، يقصد بالإفصاح عن مخاطر الائتمان "بأنه تقديم معلومات نوعية وكمية تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة ومدى تعرض المصرف لمخاطر الائتمان، وكذلك فهم السياسات والإجراءات المتبعة لإدارتها" (IASB, 2005).

المختلفة (القروض المتعثرة، المخصصات، كفاية رأس المال، والسيولة، الرافعة المالية) على الأداء المالي، وتحديدًا (ROE, ROA)، باعتبارهما من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم كفاءة المصارف وربحيتهما، كما تم تسليط الضوء على أهمية منهجية (Panel Data)، في توفير تحليل دقيق يعكس التغيرات الزمانية والكيانية لعلاقات الإفصاح والأداء المالي، كذلك تسعى إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز ممارسات الإفصاح في بيئات مصرفية نامية، مثل ليبيا، بما يساهم في رفع مستوى الشفافية وتحسين الأداء المالي.

5. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي يدعم المصارف التجارية والجهات الرقابية في تحسين جودة الإفصاح عن مخاطر الائتمان، بما يساهم في تعزيز فعالية اتخاذ القرارات المالية استناداً إلى بيانات دقيقة وموثوقة. وتعد الدراسة استجابة علمية لفجوة قائمة في الأدبيات المحاسبية والمالية، خصوصاً في بيئات الأسواق النامية التي تعاني من محدودية في الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي للمصارف. وتزداد أهمية هذه الدراسة في ظل التحولات الديناميكية التي يشهدها القطاع المصرفي الليبي، مع تصاعد النشاط الائتماني وارتفاع مستويات المخاطر المصاحبة له، ما يفرض ضرورة تقييم مدى كفاءة الإفصاح في تعزيز الاستقرار المالي. كما تسلط الدراسة الضوء على دور الإفصاح الفعال في تحسين الأداء المالي، وتعزيز ثقة المستثمرين، ورفع القدرة التنافسية للمصارف، مما يجعلها مساهمة علمية ذات بعد تطبيقي مهم في سياق التطورات المصرفية الراهنة.

2.7 أنواع مخاطر الائتمان المصرفي:

(التشغيلي)، أو الاعتماد المفرط على الديون (الرفع المالي). ورغم إمكانية التخفيف من هذه المخاطر عبر تنويع المحفظة الائتمانية، إلا أن تأثيرها لا يلغى تماماً بسبب التداخل مع متغيرات الاقتصاد الكلي. أما النوع الثاني، المخاطر النظامية، فهي تشمل العوامل الخارجية التي تؤثر على كافة القروض والأنشطة الائتمانية دون استثناء، وتتمثل في تقلبات الاقتصاد الكلي، الظروف السياسية والاجتماعية، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، تقلبات أسعار الصرف، والركود الاقتصادي. ويمتاز هذا النوع من المخاطر بأنه لا يمكن تجنبه أو تخفيفه من خلال التنويع، مما يجعله مصدراً رئيسياً لتذبذب العوائد في المحافظ الائتمانية (عثمان، 2013).

4.7 الأسباب الرئيسية لمخاطر الائتمان:

رغم أن مخاطر الائتمان تُعد من السمات الملازمة للنشاط المصرفي، فإن حدوثها لا يكون تلقائياً، بل يرتبط بمجموعة من العوامل المتصلة بجودة الممارسات الائتمانية وكفاءة الإدارة المصرفية. وقد أشار مطر (2010) إلى مجموعة من الأسباب الجوهرية التي تسهم في نشوء هذه المخاطر، في مقدمتها ضعف نظم الرقابة الائتمانية، حيث يؤدي غياب الفعالية في آليات الرقابة الداخلية إلى تدهور جودة القروض وعدم الالتزام بالسياسات والمعايير الائتمانية المعتمدة. كما يعد قصور التحليل المالي والدراسات الائتمانية من العوامل المحورية، إذ يسهم ضعف التقييم في اتخاذ قرارات إقراض غير مدروسة.

وتبرز كذلك مشكلات في مواءمة التسهيلات مع احتياجات العملاء التمويلية، حيث يؤدي عدم التوازن بين طبيعة القرض وحجم النشاط الممول إلى صعوبات في السداد. كما تشكل ضعف الضمانات المقدمة عاملاً مهماً للمخاطر، خاصة في حال قبول ضمانات غير كافية أو عدم

تُعد مخاطر الائتمان من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية، إذ تنشأ هذه المخاطر نتيجة عجز العميل عن سداد أصل الدين أو الفوائد المستحقة، مما يهدد الاستقرار المالي للمصرف. وقد تم تصنيفها إلى خمسة أنواع رئيسية وفقاً لطبيعتها ومصادرها. أولاً، مخاطر العميل الائتماني، وهي مرتبطة بخصائص العميل الشخصية والمالية، كسمعته الائتمانية ومركزه المالي والاجتماعي، فضلاً عن وضوح الغرض من التمويل وجدواه. ثانياً، مخاطر النشاط الممول، التي تنبع من طبيعة النشاط الاقتصادي الممول ونوعية الضمانات المقدمة، بالإضافة إلى الظروف المستقبلية للسوق. ثالثاً، المخاطر العامة الناشئة عن عوامل خارجية مثل تقلبات الاقتصاد، والتحول الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي، والتي قد تؤثر في قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم. رابعاً، مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل، حيث تختلف مستويات المخاطرة باختلاف الخصائص التشغيلية والتنافسية لذلك القطاع. وأخيراً، مخاطر الأخطاء المصرفية الداخلية، والتي تنجم عن ضعف في إدارة الائتمان، كإخفاق في متابعة الالتزامات أو عدم الالتزام بشروط الضمانات، مما قد يؤدي إلى تفاقم حجم المخاطر المالية (الزبيدي، 2022؛ العياط، 2016).

3.7 مصادر مخاطر الائتمان المصرفي

تُصنف مخاطر القروض المصرفية إلى نوعين رئيسيين وفقاً لطبيعة العوامل المؤثرة فيها: المخاطر غير النظامية (الخاصة) والمخاطر النظامية (العامة أو مخاطر السوق)، يشير النوع الأول، المخاطر غير النظامية، إلى تلك المرتبطة بوحدة اقتصادية أو صناعات محددة، وتنشأ نتيجة لعوامل داخلية مثل ضعف الإدارة، ارتفاع التكاليف الثابتة (الرفع

جميع الخطوات من خلال مسار تدقيق واضح، يحدد الجهات أو الأفراد المساهمين في اتخاذ القرار.

ثالثاً: فرض ضوابط فعالة على مخاطر الائتمان: يشمل ذلك تحديد حدود ائتمانية واضحة للموظفين المعنيين، وخضوع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لموافقة مجلس الإدارة - باستثناء من لديهم تضارب مصالح. وفي بعض الحالات، مثل القروض الكبرى للمساهمين الرئيسيين، يجب إخطار الجهات الرقابية المعنية. كما يتطلب الأمر مراعاة توقيت منح الائتمان، نظراً لأثره الحاسم على المستفيدين.

رابعاً: إدارة ومراقبة الائتمان بشكل مستمر: تمثل إدارة الائتمان أحد الركائز الأساسية للحفاظ على استقرار وسلامة المؤسسة المصرفية. ويشمل ذلك تحديث المعلومات المالية، متابعة الالتزامات، وإعداد الوثائق ذات الصلة كاتفاقيات القروض وتقارير المراجعة الدورية. وتُعد فعالية هذه العمليات عاملاً حاسماً في الحد من مخاطر التعثر وتحقيق الأداء المستدام.

خامساً: الدور الرقابي للمشرفين: رغم أن المسؤولية الأساسية لإدارة المخاطر تقع على عاتق الإدارة العليا ومجلس الإدارة، إلا أن الجهات الرقابية مطالبة بمراجعة وتقييم مدى فعالية أنظمة إدارة الائتمان المعتمدة في البنوك، بما في ذلك أدوات القياس مثل نماذج التصنيف الداخلي ومؤشرات التقييم الكمي. ويُفترض أن يشمل التقييم مدى التزام الإدارة بالسياسات المعتمدة ومتابعة مستويات المخاطر بصورة دورية.

تقييمها بشكل دوري. ويضاف إلى ذلك الاعتماد المفرط على الضمانات دون تحليل الجدارة الائتمانية، حيث يتم تجاهل تقييم قدرة العميل على السداد والاكتفاء بمستوى الضمانات. وأخيراً، فإن عدم كفاية وثائق القرض والإهمال في استكمال الجوانب القانونية قد يؤدي إلى ضعف في الحماية القانونية للمصرف، ما يعزز احتمالية التعثر ويضعف شروط الإقراض الآمن.

5.7 مبادئ إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية

في ضوء التحديات التي تواجهها المؤسسات المصرفية على مستوى العالم في إدارة مخاطر الائتمان، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار مجموعة من المبادئ التوجيهية التي أصبحت تُعد مرجعاً أساسياً لتعزيز الممارسات السليمة في هذا المجال. وقد ركزت على عدة محاور رئيسية تشكل الأساس لأي إطار فعال لإدارة مخاطر الائتمان، وهي على النحو التالي (Mulugeta, 2018):

أولاً: تهيئة بيئة ائتمانية ملائمة: تتحمل مجالس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إقرار ومراجعة الاستراتيجيات الخاصة بمخاطر الائتمان، بما في ذلك مدى توافق السياسات المعتمدة مع قدرة المصرف على تحمّل المخاطر ومستوى العوائد المستهدفة. وينبغي أن تعكس هذه الاستراتيجيات توجه المصرف في إدارة المخاطر المختلفة المرتبطة بالائتمان.

ثانياً: تطوير عملية سليمة لمنح الائتمان: تشدد لجنة بازل على ضرورة وجود نظام متكامل لتقييم واعتماد عمليات منح الائتمان، على أن يتم ذلك وفق سياسات مكتوبة ومعتمدة من مستويات إدارية مناسبة.، كما ينبغي توثيق

6.7 مخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كاستجابة مباشرة للأزمة المالية العالمية، وذلك بهدف تحسين جودة المحاسبة والإفصاح المرتبطين بالأصول والالتزامات المالية. ويركز المعيار على تقديم إطار متكامل لإعداد التقارير المالية، يتيح للمؤسسات تقييم حجم وتوقيت ومدى عدم التأكد المرتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية. كما يُعنى بوضع قواعد للاعتراف والقياس والإطفاء المحاسبي للأدوات المالية (محمد وعبدالله، 2017)، ويتبنى IFRS 9 تصنيف الأصول المالية وقياسها إما على أساس التكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذلك تبعاً لنموذج الأعمال الذي يتبعه المصرف والغرض من الاحتفاظ بالأصل المالي، ويسهم هذا التوجه في تقليص فجوة المعلومات المحاسبية، ويعزز من شفافية التقارير وقدرة المستخدمين على التحليل والفهم (إبراهيم، 2018).

ومن أبرز التحولات الجوهرية التي جاء بها المعيار هو اعتماد نموذج خسائر الائتمان المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL)، بدلاً من نموذج الخسائر المتكبدة، بهدف توفير تقييم استباقي لمخاطر الائتمان المحتملة. ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من المؤشرات الكمية مثل: احتمالية التعثر (Probability of Default - PD)، ونسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default - LGD)، والتعرض في حال التعثر (Exposure at Default - EAD)، ويتم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث مراحل وفقاً لدرجة التدهور الائتماني: في المرحلة الأولى تحتسب الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً، بينما تُحتسب في المرحلتين الثانية والثالثة على

أساس العمر الكامل للأداة المالية. ويُعد هذا الإطار من أبرز الأدوات التي تعزز من دقة القياس المحاسبي وفعالية إدارة المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية (إبراهيم، 2018).

7.7 الإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 7)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولي رقم (IFRS 7) بهدف تعزيز مستوى الشفافية في عرض القوائم المالية للمؤسسات المالية، وخاصة المصارف، بما يضمن حماية مستخدمي هذه القوائم من خلال تقديم إفصاحات دقيقة وموثوقة تساعدهم في تقييم أداء المؤسسات واتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية مستنيرة (العيسي، 2012) ويلزم هذا المعيار المصارف بالإفصاح عن مجموعة من المعلومات الجوهرية المتعلقة بالمخاطر المالية، وفي مقدمتها مخاطر الائتمان، فقد نصّت الفقرة 16 من المعيار على ضرورة الإفصاح عن مخصصات الخسائر الائتمانية ضمن الإفصاحات المكملة للقوائم المالية، وذلك بهدف إظهار الأثر المالي المحتمل للتعثرات الائتمانية، كما أشارت الفقرة 18 إلى وجوب الإفصاح عن القروض والتسهيلات المتعثرة خلال الفترة المالية، سواء من حيث النسبة إلى المبلغ الأصلي أو وفق شروط الاسترداد الخاصة بتلك القروض واجبة السداد، أما الفقرة 35 فقد شددت على أهمية الإفصاح عن التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية، مع توضيح الأسباب التي أدت إلى تلك التغيرات، بما يعزز من قدرة المستخدمين على تحليل المخاطر المرتبطة بمحفظة القروض وتقييم أدائها (شحاته، 2019).

المصارف الخاصة والأجنبية إلى السوق الليبية بشرط توفر رأسمال لا يقل عن 50 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2012، جاء قانون رقم (46) مكملاً لهذه الإصلاحات، مؤكداً اختصاص المصرف المركزي في إدارة العملة وسعر الصرف وتنظيم الحسابات بالعملة الأجنبية، إلى جانب دوره الحصري في منح وإلغاء التراخيص المصرفية ووضع الأطر التنظيمية لعمل المصارف، وفي إطار تعزيز الامتثال للمعايير الدولية، أصدر المصرف المركزي بين عامي 2009 و 2011 لوائح إشرافية تدعم تطبيق مبادئ بازل الثانية، شملت نظم إدارة المخاطر والتدقيق والرقابة المصرفية. ومع ذلك، شكّل قانون حظر الفائدة لعام 2013 تحدياً كبيراً للبيئة الائتمانية، إذ أدى إلى توقف الإقراض التقليدي دون توفير بدائل تمويل إسلامي متكاملة، مما خلق فراغاً تنظيمياً في سوق الائتمان (مصرف ليبيا المركزي، 2025).

10.7 التطور الزمني للائتمان التجاري في ليبيا (2005-2025)

مر نظام الائتمان التجاري في ليبيا بتحويلات جوهرية تعكس التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدولة، والتب تم تقسيمها إلى أربع مراحل، (صندوق النقد الدولي، 2023؛ مصرف ليبيا المركزي، 2025):

- مرحلة الانفتاح والإصلاح (2005-2010): اتسمت

هذه المرحلة بإطلاق إصلاحات مالية تهدف إلى تحديث القطاع المصرفي، أبرزها خصخصة بعض المصارف الكبرى مثل مصرف الصحراء ومصرف الوحدة، مع دخول مساهمين أجانب جزئياً. رغم استمرار ضعف السيولة في المصارف العامة، شهد الائتمان الممنوح للقطاع العام نمواً ملحوظاً بنسبة 20%، كما ارتفع التمويل الموجه للقطاع الخاص بنسبة 7% في عام 2006، وهي النسبة الأعلى منذ عام

8.7 التحليل المفاهيمي للإفصاح عن مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات بازل

يشكّل الإطار الذي اقترحتته لجنة بازل للرقابة المصرفية مرجعية أساسية في تقييم الإفصاح عن مخاطر الائتمان، من خلال خمسة مكونات رئيسة تُستخدم كمرتكزات تحليلية في الدراسات المصرفية. أولاً، الإفصاح عن السياسات والممارسات المحاسبية يبرز مدى التزام المصارف بالمعايير المحاسبية الدولية ويعزز موثوقية البيانات المالية. ثانياً، إدارة مخاطر الائتمان تتعلق بالإفصاح عن البنية المؤسسية والضوابط الداخلية، ما يعكس فعالية الحوكمة وقدرة المصرف على التحكم في المخاطر. ثالثاً، مستويات التعرض الائتماني تُظهر حجم التسهيلات والقطاعات المعرضة، وهو ما يتيح تقييم مخاطر التركيز وانعكاساتها على الاستقرار المالي. رابعاً، جودة الأصول، التي تُقاس من خلال القروض المتعثرة ونسب التغطية، تمثل مؤشراً مباشراً على كفاءة منح الائتمان والمتابعة الائتمانية. وأخيراً، الأرباح الناتجة عن الأصول الائتمانية توضح العلاقة بين العائد والمخاطر، وتُعد مؤشراً على كفاءة إدارة الأصول وقدرة المصرف على تحقيق أرباح مستدامة. تُسهم هذه العناصر مجتمعة في تكوين تصور شامل حول شفافية الإفصاح ومستوى الانضباط الرقابي في القطاع المصرفي (Basel Committee, 1999).

9.7 الإطار القانوني والتنظيمي للائتمان المصرفي في ليبيا

شهد الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المصرفي الليبي تطوراً ملحوظاً منذ عام 2005، مع إقرار قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005، الذي عزز استقلالية مصرف ليبيا المركزي ومنحه صلاحيات واسعة في تنظيم السياسات الائتمانية، بما في ذلك تحديد نسب الإقراض وأسعار الفائدة والضمانات، كما أتاح القانون دخول

التضخم وتراجع الثقة في النظام المصرفي. رغم هذا الوضع المتأزم، شكّل توحيد المصرف المركزي في عام 2023 خطوة محورية قد تفتح الباب أمام إصلاحات هيكلية مستقبلية في مجال الائتمان والتمويل.

11.7 مفهوم الاداء المالي

يمثل الأداء المالي بالنسبة للمصارف مفهوماً جوهرياً ومهماً فهو يعكس نتائج انشطتها التي تمارسها يعد مفهوم الأداء المالي من أبرز المفاهيم الإدارية شمولاً للمواضيع الجوهريّة المتعلقة بنجاح أي شركة أو فشلها، فقد عرّف (مطر، 2016: 34)، الأداء المالي على أنه "مؤشر لمدى مساهمة الأنشطة في خلق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"، في حين عرفه العياط، (2013: 25) "على انه مدى نجاح المصرف في استغلال كل الموارد المتاحة لديه من موارد مادية ومعنوية بصورة مثلى، وتحقيق الاهداف المالية المخطط لها من قبل الادارة".

12.7 مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية

تشكل المؤشرات المالية أساساً جوهرياً في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية، إذ يعتمد نجاح عملية التقييم على دقة وملاءمة هذه المؤشرات وقدرتها على قياس الأداء بشكل موضوعي. تُعد مؤشرات الربحية من أبرز وأهم هذه المؤشرات، حيث تعكس قدرة المصرف على تحقيق عوائد على الأموال المستثمرة، وهو الهدف الأساسي للمصارف في تعظيم الأرباح كنتائج نهائية للقرارات والعمليات التشغيلية (مطر، 2016). لضمان فاعلية هذه النسب في التقييم، يجب الالتزام بأسس منهجية تشمل وضوح الأهداف، توفر البيانات، واستخدام أساليب علمية بسيطة تسهل تفسير النتائج وتقييم الأداء بدقة (الحصادي، 2005).

2000. وقد تم تنظيم أسعار الفائدة الذي بلغ متوسطه نحو 4%.

- مرحلة التراجع وعدم الاستقرار (2011-2013):

تأثرت البنية الائتمانية سلبيًا بعد عام 2011، وقد شهدت الدولة اضطرابات سياسية حادة انعكست على أداء القطاع المصرفي. تقلص الإقراض الخاص بنسبة 6% في 2011 بعد نمو بنسبة 14% في العام السابق، وارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى نحو 17%. كما فرض قانون حظر الفائدة تحديات إضافية على النشاط المصرفي، لا سيما مع غياب بنية تحتية مؤسسية للتمويل الإسلامي، مما زاد من الجمود المالي وعدم استجابة المصارف لحاجات السوق.

- مرحلة التعافي البطيء (2013-2020): بدأت بوادر

تعافٍ تدريجي تظهر رغم التحديات القائمة، وقد شهد عام 2012 نموًا بنسبة 30% في الإقراض الموجه للقطاع الخاص، على الرغم من استمرار القيود الرقابية وضعف السيولة النقدية. ظل المصرف المركزي مهيمًا على المشهد المصرفي، ممسكًا بحوالي 70% من إجمالي الأصول والقروض، مما ولّد تضاربًا بين أدواره كمشرّف وكمشارك في السوق. خلال هذه الفترة، تم تعزيز الإطار الرقابي عبر تطبيق تدريجي لمبادئ اتفاقيتي بازل الثانية والثالثة، بهدف تحسين جودة الأصول وإدارة المخاطر الائتمانية.

- مرحلة الانقسام والأزمة المالية (2020-2025): أدى

الانقسام السياسي بين السلطات إلى انقسام مؤسسي فعلي في المصرف المركزي، مما أثّر سلبيًا على وحدة السياسة النقدية وفاعلية أدوات الائتمان. وبلغت الأزمة ذروتها في عام 2024، مع فرض عقوبات مصرفية دولية على العديد من المصارف الليبية، نتج عنها عزلة مالية دولية وتقلص القدرة على الإقراض بالعملة الأجنبية. استجاب المصرف المركزي لهذه الأزمة بطباعة ما يقارب 30 مليار دينار لبي لتغطية العجز النقدي، ما أثار مخاوف واسعة من تسارع معدلات

بمتطلبات بازل لرأس المال، مما يعزز من استقرار النظام المالي على المدى البعيد (BCBS, 2015)، على هذا الأساس، تعتبر العلاقة النظرية بين الإفصاح عن المخاطر والأداء المالي علاقة مركبة، متأثرة بمتغيرات مؤسسية وتنظيمية، لكن الأدبيات تشير بشكل عام إلى أن الإفصاح الفعال يشكل أداة استراتيجية قوية لتحسين جودة التقارير ورفع كفاءة الأداء المصرفي (Khlif & Souissi, 2010).

8. الجانب العملي:

1.8 منهجية الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث الكمية، حيث اعتمدت المنهج الاستنتاجي (Deductive Approach)، الذي يعنى باشتقاق النتائج من خلال التعميم المنطقي المبني على حقائق ونظريات سابقة، تم اعتماد النموذج الوظيفي كإطار فلسفي لتحليل البيانات، استناداً إلى الواقعية والوضعية التي تفترض وجود واقع اجتماعي قابل للقياس. وتُعد الدراسة استنتاجية لاعتمادها على نظريات سابقة وبيانات موضوعية قابلة للتحقق، بما يعزز موثوقية النتائج ويتمشى مع المنهج الإيجابي في تفسير الظواهر، كما تم توظيف أسلوب تحليل المحتوى، باعتباره أحد أدوات المنهج الوصفي، لتحويل البيانات الوصفية إلى بيانات كمية، يُستخدم هذا الأسلوب لتحليل مضمون الوثائق ذات الصلة بموضوع الدراسة، ويُعد من وسائل جمع البيانات الكمية (الشريف، 2024).

2.8 مصادر جمع البيانات:

استندت الدراسة إلى البيانات الثانوية، خاصة التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف التجارية الليبية، التي تُعد المصدر الأساسي لتقييم الأداء. تم جمع هذه التقارير والإيضاحات

تم اعتماد عدة مقاييس لقياس الربحية في الدراسات المختلفة، ويُعتبر "العائد على حقوق المساهمين" مقياساً أساسياً لقياس الربحية من منظور المساهمين، لما له من دور في تقييم كفاءة الإدارة في استخدام أموال المساهمين لتحقيق الأرباح. بالمقابل، يرى البعض أن "العائد على الأصول" هو المقياس الأفضل والأشمل من الناحية المحاسبية، إذ يعكس مدى قدرة المصارف على تحويل الأصول إلى أرباح صافية ويُستخدم لتقييم فعالية رأس المال وكفاءة الحوكمة داخل المؤسسة (الزبيدي، 2022).

13.7 تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي:

يُعد الإفصاح عن مخاطر الائتمان مكوناً أساسياً في منظومة الحوكمة المالية الرشيدة، إذ يعكس التزام المؤسسة المصرفية بالشفافية والمساءلة. من الناحية النظرية، يُبنى هذا التأثير على أساس نظرية الوكالة (Jensen & Meckling, 1976)، التي تفترض أن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين قد يقود إلى سلوك غير أمين ما لم يتم تعزيز الرقابة والإفصاح. وبالتالي، فإن الإفصاح الشامل عن مؤشرات مثل القروض المتعثرة، والمخصصات، وكفاية رأس المال يساعد في تقليص فجوة المعلومات بين أصحاب المصلحة مما يقلل من مشكلة عدم تماثل المعلومات (Healy & Palepu, 2001)، علاوة على ذلك، فإن الإفصاح يُعد وسيلة لإرسال إشارات إيجابية إلى السوق، وفق نظرية الإشارة (Spence, 1973)، يُنظر إليه كدلالة على متانة الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على إدارة المخاطر. يتجسد الأثر الإيجابي لذلك في خفض تكلفة رأس المال، وتعزيز الثقة في المؤسسة، مما يدعم تحقيق أداء مالي أفضل (Barakat & Hussainey, 2013).

كما أن الإفصاح الدوري عن مخاطر الائتمان يجعل الجهات الرقابية أكثر قدرة على متابعة التزام المؤسسات

من خلال الزيارات الميدانية، المواقع الإلكترونية، والمراسلات مع المختصين، وذلك للفترة من 2007 إلى 2021.

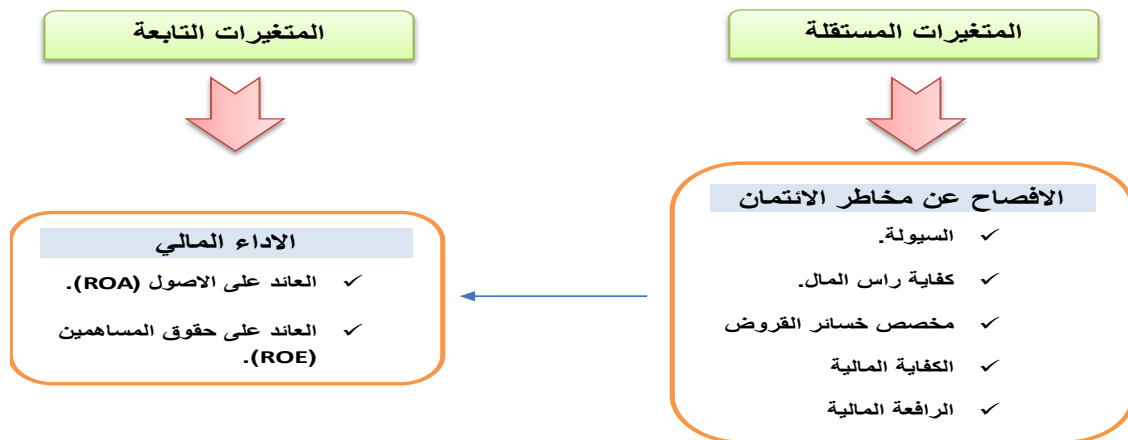
3.8 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية المسجلة لدى مصرف ليبيا المركزي، والبالغ عددها 22 مصرفًا، وذلك وفقًا لتقرير مصرف ليبيا المركزي الصادر عام 2024. وقد تم اختيار عينة مكونة من خمسة مصارف تتوفر لديها البيانات المالية السنوية اللازمة التي تغطي فترة الدراسة، وهي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، ومصرف التجارة والتنمية. تمثل هذه العينة أكبر المصارف التجارية في ليبيا من حيث حجم الأصول، ورأس المال المدفوع والمصدر، إضافة إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء، حيث تستحوذ على ما نسبته

86.8% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الليبي. كما تُعد هذه المصارف الأكثر انتشارًا جغرافيًا على مستوى الدولة الليبية. وقد تم استبعاد المصارف التي لم تتوفر بشأنها بيانات مالية تغطي فترة الدراسة

4.8 النموذج النظري للدراسة:

قدم النموذج إطارًا نظريًا لتحليل أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان (السيولة، كفاية رأس المال، مخصص خسائر القروض، الكفاية المالية، والرافعة المالية)، على الأداء المالي للمصارف، الذي يقاس بمؤشرين رئيسيين هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق المساهمين، كما هو في الشكل رقم (1):



الشكل رقم (1) يوضح كيفية قياس أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية

إعداد الباحثين اعتماداً على الدراسات السابقة ذات الصلة ومنها: (فاسم، 2017؛ نشوان واخرون، 2018؛ حسين، 2021).

تمكين قياس أثر متغيرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان على المتغير التابع المتغير الاداء المالي، والجدول رقم (1) يوضح ذلك:

5.8 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

تم إجراء تعديلات على أساليب قياس بعض المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغيرات (التابعة)، وذلك نظراً للقيود المرتبطة بنوعية البيانات المتاحة، وتهدف هذه التعديلات إلى

الجدول رقم (1) يوضح قياس متغيرات الدراسة

م	المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس	دراسات السابقة التي استخدمت نفس طريقة القياس
1.	معدل العائد على الأصول	Y	تابع	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الأصول	(الحصادي، 2005)
2.	معدل العائد على حقوق المساهمين	Y	تابع	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي حقوق المساهمين	(الحصادي، 2005)
3.	السيولة	X ₁	مستقل	إجمالي القروض / إجمالي الودائع	(قاسم، 2018)
4.	كفاية رأس المال	X ₂	مستقل	إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول	(حسين، 2021)
5.	مخصص خسائر القروض	X ₃	مستقل	مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض	(Mulugeta, 2018)
6.	الكفاية المالية	X ₄	مستقل	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي الإيرادات	(حسين، 2021)
7.	الرافعة المالية	X ₅	مستقل	إجمالي الدين / إجمالي الأصول	(نشوان وآخرون، 2021)

المصدر: من إعداد الباحثين:

6.8 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات الدراسة:

تساوي مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يسمح بقبول الفرضية التي تفيد بعدم اختلاف البيانات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن تطبيق الاختبارات الإحصائية البارومترية.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام اختبار كولموغوروف - سميرونوف واختبار شايبورو - ويلك لتقييم طبيعة توزيع البيانات لكل متغير على حدة. أظهرت النتائج، كما هو موضح في جدول (2)، أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وقد كانت القيم الإحصائية لجميع المتغيرات أكبر من أو

جدول (2) يوضح اختبار اعتدالية البيانات

م	المتغير	عدد المشاهدات	قيمة الاختبار K-S	القيمة الاحتمالية K-S	قيمة الاختبار S-W	القيمة الاحتمالية S-W
1	السيولة	75	0.106	0.066	0.969	0.063
2	كفاية رأس المال	75	0.143	0.062	0.914	0.086
3	مخصص خسائر القروض	75	0.352	0.052	0.331	0.061
4	الكفاية المالية	75	0.081	0.200	0.969	0.064
5	الرافعة المالية	75	0.263	0.054	0.647	0.059

المصدر: من إعداد الباحثين:

Data، تم استخدام مصفوفة الارتباط وتحليل تضخم التباين، أظهرت النتائج، وفقاً لمعيار Hair Jr. et al. (2014) يُعد معامل الارتباط بقيمة $0.50 \pm$ يشير الجدول (3) إلى عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات.

7.8 اختبار الازدواج الخطي (Multi collinearity):

تنشأ مشكلة الازدواج الخطي عند وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، مما يضعف دقتها في التنبؤ بالمتغير التابع. وللتأكد من غياب هذه المشكلة في نموذج الانحدار Panel

جدول (3) يوضح مصفوفة الارتباطات للمتغيرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان

الرافعة المالية	الكفاية المالية	مخصص خسائر القروض	كفاية رأس المال	السيولة	المتغيرات
				1	السيولة
			1	-0.461	كفاية رأس المال
		1	0.152	0.017	مخصص خسائر القروض
	1	-0.099	-0.173	-0.109	الكفاية المالية
1	-0.408	0.118	-0.176	0.118	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحثين.

(Tolerance) أكبر من 0.99 على وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما هو موضح بالجدول (4) (Hair Jr. et. al.,2014).

كما تم الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام اختبار معامل التضخم والتفاوت (Variance inflation factor)، يشير VIF أكبر من 10 وقيمة التسامح

جدول رقم (4): اختبار عامل التضخم والتفاوت لمتغيرات المستقلة

الرافعة المالية. Tol. / VIF	الكفاية المالية Tol. / VIF	كفاية رأس المال Tol. / VIF	مخصص خسائر القروض Tol. / VIF	كفاية رأس المال Tol. / VIF	السيولة Tol. / VIF	المتغير المستقل
0.759 / 1.318	0.772 / 1.295	0.995 / 1.047	0.872 / 1.147	0.995 / 1.047	—	السيولة
0.947 / 1.056	0.947 / 1.056	—	0.742 / 1.348	—	0.779 / 1.283	كفاية رأس المال
0.822 / 1.216	0.983 / 1.017	0.828 / 1.208	—	0.828 / 1.208	0.982 / 1.019	مخصص خسائر القروض
0.768 / 1.301	—	0.735 / 1.361	0.684 / 1.462	0.735 / 1.361	0.748 / 1.336	الكفاية المالية
—	0.964 / 1.037	0.922 / 1.084	0.718 / 1.392	0.922 / 1.084	0.746 / 1.341	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحثين.

يعكس ذلك اعتماد معظم المصارف على مصادر تمويل ديون مرتفعة نسبياً.

9.8 كفاءة تطبيق نموذج تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي

تم بناء النموذج الرياضي لصياغة العلاقة بين الأداء المالي كمتغير تابع والإفصاح عن مخاطر الائتمان كمتغيرات مستقلة، بهدف التقدير والتنبؤ. ولتحليل هذه العلاقة، استُخدم أسلوب تحليل الانحدار لتحديد أثر المتغيرات المستقلة، ويمكن تمثيل النموذج بصيغته الأساسية كما يلي:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{i=1}^5 \beta_{pi} x_{pit} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: y_{it} ($i=1,2,...,7$) و t ($t=1,2,...,15$): يمثل المتغير

التابع للدراسة كما هو مبين في الجدول أعلاه.

X تمثل المتغيرات التفسيرية (المستقلة) للدراسة كما هي مبينة في الجدول أعلاه.

β_0 : قيمة ثابت.

β_{pi} ($p=1, 2, 3$) و ($i=1,2,...,7$): معاملات الانحدار الخطي، ε_{it} : الخطأ العشوائي.

لتطبيق هذا النموذج تم استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) لاختبار قوة المتغيرات المستقلة في تفسير وفهم سلوك المتغير التابع، وقد تم فيه الجمع بين أسلوب Time Series لوجود بيانات مقطعية، وأسلوب Cross Measurement وهي أن المتغير نفسه يقاس لأكثر من فترة زمنية، كما تم تنظيم البيانات على أساس بيانات مقطعية زمنية Panel Data وهي عبارة عن مشاهدات سنوية لـ (7) مصارف (البعد المقطعي)، امتدت لفترة زمنية (15) سنة، بمجموع مشاهدات (105) مشاهدة، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج (Eviews-12).

8.8 التحليل الوصفي لمتغيرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان

تم إجراء تحليلاً وصفيًا لمجموعة من المؤشرات الإفصاح عن مخاطر الائتمان التي تعكس أداء المصارف الخمسة خلال الفترة من 2007 إلى 2021، حيث شملت المؤشرات نسبة كفاية رأس المال، نسبة الكفاءة المالية، نسبة مخصص خسائر القروض، السيولة، والرافعة المالية. وقد أظهرت النتائج تنوعاً ملحوظاً في هذه المؤشرات بين البنوك المختلفة وعلى مدار السنوات المدروسة. فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال، سجلت المتوسط العام قيمة 4.34 مع انحراف معياري مقداره 1.36، حيث تراوحت القيم بين 1.9 كحد أدنى و 8.0 كحد أقصى. ويُظهر هذا التفاوت مدى اختلاف قدرة المصارف على تغطية مخاطرها. أما نسبة الكفاءة المالية، فقد بلغ متوسطها 19.53 مع انحراف معياري مرتفع نسبياً بلغ 15.66، مما يعكس تقلبات كبيرة في قدرة المصارف على إدارة مواردها المالية. لوحظ أن أعلى قيمة بلغت 58، في حين سجلت قيمة سالبة (-25) كأدنى قيمة، ما يشير إلى وجود تحديات في كفاءة بعض المصارف خلال فترات معينة.

بالنسبة لنسبة مخصص خسائر القروض، كان المتوسط 19.6 والانحراف المعياري 9.56، مع أعلى نسبة بلغت 49، وأدنى نسبة بلغت 5. تعكس هذه النسب مدى حرص المصارف على التحوط ضد المخاطر المحتملة الناتجة عن تعثر القروض. أما السيولة، فقد كان المتوسط 23.28% مع انحراف معياري 7.47%، حيث بلغت أعلى نسبة 49%، وأدنى نسبة 8%، مما يشير إلى تباين قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وأخيراً، سجلت الرافعة المالية متوسطاً مرتفعاً نسبياً عند 95.9% مع انحراف معياري منخفض نسبياً بلغ 2.17%، حيث تراوحت بين 82% كأدنى قيمة، و 99% كأعلى قيمة.

وبعدها يتم استخدام اختبار Hausman للمفاضلة بين النموذجين الأفضل، وذلك لتحديد النموذج الأمثل لبيئة الدراسة وخصائص البيانات.

10.8 اختبار الفرضية الفرعية الاولى: والتي تم صياغتها في صورة الفرضية البديلة على أنه H_1 : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان (السيولة، وكفاية رأس المال، مخصص خسائر القروض، الكفاية المالية، الرفعة المالية) على العائد على الأصول عند مستوى $(\alpha=0.05)$ ".

1. اختبار التجانس (Hsiao Test) تأثير الإفصاح

عن مخاطر الائتمان للعائد على الأصول

نظرًا لاعتماد الدراسة على بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data)، فقد تم إجراء اختبار Hsiao (1986) للتحقق من مدى تجانس البيانات بين الوحدات المقطعية (المصارف)، وذلك بهدف اختيار النموذج الأنسب لتحليل العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والعائد على الأصول. الجدول (5) يوضح النتائج:

جدول (5) اختبار Hsiao (1986) لتأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان للعائد على الأصول

الفرضية	قيمة (T/F) الإحصائية	القيمة الاحتمالية (P-value)	القرار الإحصائي
الفرضية الأولى (H_{01})	-1.2008	> 0.05	قبول الفرضية الصفرية
الفرضية الثانية (H_{02})	-1.5947	> 0.05	قبول الفرضية الصفرية
الفرضية الثالثة (H_{03})	43.094	> 0.05	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

الأصول بين المصارف،، كذلك نقبل (H_{03}) يعني أن الثوابت (β_0) متجانسة لكل المصارف محل الدراسة، وعليه يمكن أن يكون النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج التأثيرات الفردية.

كما يتطلب استخدام نماذج البيانات المجمعة (Panel Data) التحقق أولاً من مدى تجانس البيانات بين الوحدات المقطعية (المصارف)، وذلك لتحديد النموذج الإحصائي الأنسب للتحليل، سواء كان نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model - PRM)، أو نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model - FEM)، أو نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model - REM).

ولتحقيق هذا الغرض، تم اعتماد اختبار Hsiao (1986)، الذي يُجرى على ثلاث مراحل رئيسية وهي المرحلة الأولى اختبار التجانس الكلي، ويهدف إلى التحقق مما إذا كانت الثوابت ومعاملات الانحدار متطابقة عبر جميع المصارف، المرحلة الثانية اختبار تجانس المعاملات، ويهدف إلى التحقق من مدى تطابق معاملات الانحدار (β) للمتغيرات المستقلة بين الوحدات، المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت، ويهدف إلى اختبار ما إذا كانت الثوابت (β_0) متساوية بين المصارف، بافتراض أن معاملات الانحدار مشتركة. استناداً إلى نتائج هذه الاختبارات، يتم تحديد النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

من خلال جدول (5) وعند مستوى معنوية 0.05 فإن نقبل (H_{01}) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين المصارف من حيث التجانس الكلي، كما نقبل (H_{02}) مما يدعم تجانس تأثير المتغيرات المستقلة على العائد على

2. نتائج تقدير النموذج المناسب لتأثير الإفصاح عن

مخاطر الائتمان على العائد على الأصول.

من خلال نتائج اختبار (Hsiao) يمكن القول بأن البيانات متجانسة حسب المصارف والعلاقة بين المتغير

التابع والمتغيرات المستقلة يمكن أن تأخذ شكل نموذج الأثر الثابت أو العشوائي وعليه سنتناول في المرحلة التالية تقدير مختلف نماذج بيانات (panel) التي تأخذ النتائج التالية:

جدول (6) نتائج تقدير تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على الأصول

المتغير/المعامل	النموذج التجميعي (Pooled OLS)	نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects)	نموذج الأثر العشوائي (Random Effects)
الثابت (β_0)	20.443 (0.000)	20.082 (0.000)	20.670 (0.000)
β_1	0.905 (0.220)	1.203 (0.219)	0.903 (0.218)
β_2	-0.048 (0.927)	-0.003 (0.995)	-0.118 (0.822)
β_3	0.881 (0.000)	0.875 (0.000)	0.882 (0.000)
β_4	-21.030 (0.000)	-20.160 (0.002)	-21.390 (0.001)
β_5	-20.440 (0.000)	-20.550 (0.000)	-21.020 (0.000)
R	0.889	0.891	0.890
R ²	0.790	0.794	0.793
المعدل R ²	0.775	0.765	0.778
(S.E.) الخطأ القياسي	0.4220	0.4308	0.4110
F إحصائية	52.040 (0.000)	27.886 (0.000)	53.156 (0.000)
(D-W) دالة واتسون	1.603	1.633	1.628

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

تم تقدير نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، باستخدام ثلاثة نماذج: التجميعي، التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية. وأظهرت النتائج تقارباً بين النموذجين الثابت والعشوائي مع ارتفاع معامل التحديد (R^2) ودلالة المتغيرات الرئيسة. بناءً عليه، تم استخدام

اختبار (Hausman)، للمفاضلة بين النموذجين وفقاً لفروض الاختبار الموضحة بالجدول رقم (7):

- (H_0) نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم، مقابل الفرضية البديلة

- (H_1) نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

جدول (7) نتائج اختبار (Hausman) تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على الأصول

البيان	القيمة
قيمة اختبار مربع كاي (Chi-Square)	4.274
درجات الحرية (df)	5
القيمة الاحتمالية (P-value)	0.5106
القرار الإحصائي	قبول الفرضية الصفرية
النموذج الأنسب	نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

النموذج. علاوة على ذلك، أظهرت نتائج اختبار معنوية النموذج ($F\text{-statistic} = 53.156, p < 0.001$)، عليه، يمكن الاستنتاج بأن النموذج يتمتع بدرجة عالية وفعالة من التفسير والتنبؤ للتغيرات في العائد على الأصول.

11.8 اختبار الفرضية الفرعية الثانية: والتي تم صياغتها في صورة الفرضية البديلة على أنه H_1 : "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن مخاطر الائتمان (السيولة، وكفاية رأس المال، مخصص خسائر القروض، الكفاية المالية، الرافعة المالية) على العائد على حقوق المساهمين عند مستوى ($\alpha=0.05$)".

1. اختبار التجانس (Hsiao Test) لتأثير

الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على حقوق المساهمين

نظرًا لاعتماد الدراسة على بيانات سلاسل زمنية مقطعية (Panel Data)، فقد تم إجراء اختبار Hsiao (1986) للتحقق من مدى تجانس البيانات بين الوحدات المقطعية (المصارف)، وذلك بهدف اختيار النموذج الأنسب لتحليل العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والعائد على حقوق المساهمين. الجدول رقم (8) يوضح نتائج الاختبار:

جدول (8) اختبار Hsiao (1986) لتأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على حقوق المساهمين

الفرضية	قيمة الإحصائية (T/F)	القيمة الاحتمالية (P-value)	القرار الإحصائي
الفرضية الأولى (H_{01})	-1.427	> 0.05	قبول الفرضية الصفرية
الفرضية الثانية (H_{02})	-1.303	> 0.05	قبول الفرضية الصفرية
الفرضية الثالثة (H_{03})	-15.926	> 0.05	قبول الفرضية الصفرية

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

من خلال نتائج الجدول (7) نصل إلى قبول الفرض العدم ورفض البديل أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب، حيث إن القيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)؛ وعليه يمكن صياغة النموذج المقترح على النحو التالي:

$$\hat{y}_{it} = 20.67 + 0.903x_{1it} + 0.118x_{2it} + 0.882x_{3it} + 21.39x_{4it} + 21.02x_{5it}$$

3. تحليل نتائج تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على الأصول

اعتمدت الدراسة نموذج التأثيرات العشوائية (REM) كإطار تحليلي مناسب لتقدير أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على الأصول في المصارف التجارية خلال فترة الدراسة. وقد أظهر النموذج درجة ملائمة مرتفعة، وقد بلغ معامل الارتباط (R) نحو 0.890، وهو ما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرات. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو 0.793، ومعامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted } R^2$) حوالي 0.778، مما يشير إلى أن ما نسبته 79.3% من التغير في العائد على الأصول يمكن تفسيره بالتغيرات في كل من: مخصص خسائر القروض، نسبة الكفاية المالية، ونسبة الرافعة المالية، في المقابل، لم تظهر متغيرات السيولة وكفاية رأس المال أثراً معنوياً إحصائياً في

1. نتائج تقدير النموذج المناسب لتأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على حقوق المساهمين من خلال نتائج اختبار (Hsiao) يمكن القول بأن البيانات متجانسة حسب المصارف والعلاقة بين المتغير التابع والمستقل يمكن أن تأخذ شكل نموذج الأثر الثابت أو العشوائي وعليه سنتناول في المرحلة التالية تقدير مختلف نماذج بيانات (panel) التي تأخذ النتائج التالية:

من خلال جدول (8) وعند مستوى معنوية 0.05 فإن نقبل (H_{01}) مما يدل على عدم وجود فروق معنوية بين المصارف من حيث التجانس الكلي، كما نقبل (H_{02}) مما يدعم تجانس تأثير المتغيرات المستقلة على العائد على الأصول بين المصارف، كذلك نقبل (H_{03}) يعني أن الثوابت (β_0) متجانسة لكل المصارف محل الدراسة، وعليه يمكن أن يكون النموذج المستخدم في الدراسة هو نموذج التأثيرات الفردية.

جدول (9) نتائج تقدير تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على حقوق المساهمين

المتغير/المعامل	النموذج التجميعي (Pooled OLS)	نموذج الأثر الثابت (Fixed Effects)	نموذج الأثر العشوائي (Random Effects)
الثابت (β_0)	19.678 (0.000)	19.440 (0.000)	19.797 (0.000)
β_1	0.470 (0.438)	0.832 (0.303)	0.465 (0.444)
β_2	-0.145 (0.740)	-0.077 (0.895)	-0.181 (0.679)
β_3	0.733 (0.000)	0.729 (0.000)	0.735 (0.000)
β_4	-19.170 (0.000)	-19.530 (0.005)	-19.340 (0.000)
β_5	-19.850 (0.000)	-19.690 (0.000)	-19.960 (0.000)
R	0.894	0.896	0.896
R ²	0.800	0.803	0.803
المعدل R ²	0.786	0.776	0.788
(S.E.) الخطأ القياسي	0.347	0.355	0.342
F إحصائية	55.530 (0.000)	29.620 (0.000)	56.250 (0.000)
(D-W) دالة واتسون	1.649	1.677	1.662

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

- (H_0) نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم، مقابل الفرضية البديلة
- (H_1) نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم.

تم تقدير نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، باستخدام ثلاثة نماذج: التجميعي، التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية. وأظهرت النتائج تقارباً بين النموذجين الثابت والعشوائي مع ارتفاع معامل التحديد (R^2) ودلالة المتغيرات الرئيسة. بناءً عليه، تم استخدام اختبار (Hausman)، للمفاضلة بين النموذجين وفقاً لفروض الاختبار الموضحة بالجدول (10):

المستقلة المتمثلة في: مخصص خسائر القروض، الكفاية المالية، والرافعة المالية، في المقابل، تُعزى النسبة المتبقية (74.1%) إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج. كما أكدت إحصائية F صلاحية النموذج ودلالته الإحصائية العالية ($F = 56.25, p < 0.000$)، عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ مما يعزز من قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والعائد على حقوق المساهمين.

9 النتائج:

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام تقنية تحليل الانحدار المتعدد بأسلوب Panel Data لدمج الأبعاد الزمنية والمكانية وتحليل العلاقة بين المتغيرات بدقة، للوصول إلى نتائج إحصائية مهمة تدعم أهداف الدراسة.

1. بينت النتائج وجود تأثير إيجابي قوي ومعنوي إحصائياً لمخصص خسائر القروض على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين وقد بلغت دلالة الاختبار ($\alpha = 0.000$)، هذه النتيجة تتفق مع الاتجاهات النظرية الحديثة، ومع ما توصلت إليه دراسات (حسين، 2021؛ قاسم، 2018؛ Patwary & Tasneem, 2019)، والتي أكدت جميعها أن الإدارة الفعالة للمخصصات تعزز من الأداء المالي للمصارف وتسهم في دعم الاستقرار المالي. كما يدعم هذا التوجه ما أشار إليه Ogundele & Nzama, (2025) من أن الإفصاح الفعال عن مخاطر الائتمان، بما فيها المخصصات، يؤدي إلى تحسين الأداء وتعزيز ثقة المستثمرين. وعلى النقيض من ذلك، تخالف هذه النتائج ما خلصت إليه بعض الدراسات في سياقات مصرفية مختلفة، دراسة (Mulugeta, 2018; Million et. al., 2015) التي بيّنت أن ارتفاع المخصصات ارتبط بانخفاض

جدول (10) نتائج اختبار (Hausman) تأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على حقوق المساهمين

البيان	القيمة
قيمة اختبار مربع كاي (Chi-Square)	4.179
درجات الحرية (df)	5
القيمة الاحتمالية (P-value)	0.5239
القرار الإحصائي	قبول الفرضية الصفرية
النموذج الأنسب	نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects)

المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews

من خلال نتائج الجدول (10) نصل إلى قبول الفرض العدم ورفض البديل أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب، حيث إن القيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)؛ وعليه يمكن صياغة النموذج المقترح على النحو التالي:

$$\hat{y}_{it} = 19.797 + 0.465x_{1it} + 0.181x_{2it} + 0.735x_{3it} + 19.34x_{4it} + 19.96x_{5it}$$

4. تحليل نتائج لتأثير الإفصاح عن مخاطر الائتمان على العائد على حقوق المساهمين

بعد التحقق من ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية (REM) واعتماده كإطار التحليلي الأنسب، تم إجراء تحليل انحدار على بيانات المصارف التجارية خلال فترة الدراسة. أظهرت النتائج، الموضحة في الجدول رقم (1)، أن معامل الارتباط (R) بلغ 0.896، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما بلغ معامل التحديد (R^2) 0.803، بينما سجل معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$)، قيمة 0.788، مما يشير إلى أن 80.3% من التباين في العائد على حقوق المساهمين يمكن تفسيره من خلال التغيرات في المتغيرات

10 التوصيات

1. ضرورة تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي عن القروض المتعثرة والمخصصات المرتبطة بها، عبر تبني سياسات إفصاح أكثر شفافية وشمولاً، بما يساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصلحة وتحقيق أداء مالي أكثر استقراراً واستدامة.
2. يجب إعادة النظر في السياسات الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال، بهدف تحقيق توازن بين المتطلبات التنظيمية والمرونة التشغيلية، بما يسمح للمصارف بتوظيف رأس المال بكفاءة دون الإضرار بمستويات الأمان المالي.
3. يجب على المصارف إعادة هيكلة مستويات الرافعة المالية، من خلال تحسين هيكل التمويل وتقليل الاعتماد المفرط على الديون، لما لذلك من أثر سلبي مباشر على مؤشرات الربحية والاستدامة المالية.
4. يجب على المصارف تطوير أدوات تحليل سيولة أكثر كفاءة، وربط سياسات إدارة السيولة بمؤشرات الأداء الاستراتيجية، وذلك لضمان جاهزية المصرف في مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون التأثير على الربحية.

11 الدراسات المستقبلية

يمكن للدراسات المستقبلية أن تدمج متغيرات مثل خصائص المصرف، خصائص مجلس الإدارة، وجودة المراجعة، باعتبارها عوامل وسيطة أو معدلة في العلاقة بين الإفصاح عن مخاطر الائتمان والأداء المالي.

12 المراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، نبيل عبد الرؤوف. (2018). التحديات التي تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS:9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامي، المجلة المصرية

- العائد على الأصول، وهو ما قد يُعزى إلى ضعف فعالية نظم الرقابة الداخلية أو سوء إدارة تلك المخصصات.
2. أظهرت النتائج تأثيراً سلبياً ومعنوياً لكل من كفاية رأس المال والرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي، عند مستوى ($\alpha = 0.000$)، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة ببيع، (2018) في المصارف السورية الخاصة، والتي بينت أن زيادة معدل كفاية رأس المال كان لها أثر سلبي على العائد على حقوق الملكية، إضافة إلى ما ورد في دراسة Qadir & Alsughayer, (2021) التي أكدت أن العوامل المؤسسية مثل الرافعة المالية تؤثر سلباً في مستويات الإفصاح، ما قد ينعكس سلباً على الأداء المالي. ومع ذلك، فقد خالفت هذه النتيجة ما أورده بعض الدراسات (حسين، 2021؛ نشوان وآخرون، 2021)، والتي أظهرت علاقة إيجابية بين كفاية رأس المال والأداء المالي، مما يشير إلى أن أثر هذه المتغيرات قد يتباين باختلاف السياق التنظيمي والمؤسسي للدولة أو القطاع المصرفي محل الدراسة.
3. أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لكل من السيولة وكفاية رأس المال على الأداء المالي، هذه النتيجة تتفق مع ما أورده دراسة نشوان وآخرون، (2021)، والتي بينت أن بعض مؤشرات الإفصاح، مثل السيولة، لم تُظهر أثراً معنوياً على الأداء، كما تتماشى مع ما ورد في دراسة Altawalbeh, (2023) التي ركزت على ضعف الحوكمة كعامل أكثر تأثيراً في المخاطر دون الإشارة إلى تأثير مباشر للسيولة. في المقابل، تتعارض هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Ukpong, (2022) التي بينت وجود علاقة معنوية إيجابية بين نسب السيولة والأداء المالي في المصارف النيجيرية. ويبدو أن هذا التباين بين الدراسات يعود إلى اختلاف خصائص البيئات المصرفية والرقابية بين الدول، بالإضافة إلى مدى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لإدارة المخاطر والحوكمة.

- للدراستات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 11، العدد 11، ص 55-95.
- أمهل، عبد الله محمد (2024)، تقييم إجراءات التحليل الائتماني بالقطاع المصرفي الليبي ومدى فاعليتها في الحد من المخاطر الائتمانية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 7، العدد 1، ص 254-286.
- بعبع، جمال كمال (2018)، دراسة تطبيقية على إدارة مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية في المصارف الخاصة السورية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية: سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 40، العدد 5، ص 445-461.
- الحصادي، سالم إسماعيل (2005)، تحليل القوائم المالية: مفاهيم - أدوات - أساليب - مجالات تطبيقية، الطبعة الأولى، طرابلس، منشورات المكتب الوطني للبحث والتطوير.
- الزبيدي، حمزة محمود (2022)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان، الأردن، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع.
- الرباطي، أحمد سعد فرج (2010)، مدى توافق الأسس لإدارة مخاطر الائتمان بالمصارف التجارية مع مقررات لجنة بازل الثانية، رسالة
- ماجستير، غير منشورة، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
- الشريف، إدريس عبد الحميد (2024)، البحث العلمي؛ الماهية؛ الفلسفة؛ المنهجيات والتقنيات، طرابلس، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.
- القمودي، رندة المختار رحومة (2015)، القياس والإفصاح عن المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الليبية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومتطلبات لجنة بازل، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المنصورة.
- العشبي، بدر فرج، والوكيل، نادية (2023)، مستوى الإفصاح عن المخاطر المالية والتشغيلية بالمصارف التجارية: دراسة على القطاع المصرفي في ليبيا، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 36، العدد 1، ص 47-59.
- العياط، إياس إبراهيم (2016)، أثر مخاطر الائتمان على الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، الأردن.
- قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد (2017)، إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة.

- قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد (2018)، أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك المصرية: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 6، أكتوبر، ص 296-313.
- محمد، صلاح علي أحمد، عبد الله حامد محبوب (2017)، دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS:9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 1، العدد 9، نوفمبر.
- مطر، محمد (2010)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان، دار وائل للنشر.
- مصرف ليبيا المركزي (2025)، الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي، <https://cbl.gov.ly/>، تمت الزيارة بتاريخ: 27 مايو 2025.
- نشوان، إسكندر، الطويل، عصام، وشحادة، محمد (2018)، أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 9، ص 417-447.
- عثمان، محمد داوود (2013)، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع.
- شحاته، محمد موسى علي (2019)، انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS:9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الأول.
- صندوق النقد الدولي (2023)، قضايا مختارة: ليبيا، تقرير صندوق النقد الدولي، رقم 202/2023.
- حسين، محمود محمد (2021)، أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، المجلد 43، العدد 4، ص 1-44.
- همسة، إسماء محمود محمد (2018)، دور المعلومات المستقبلية في تقدير مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، قسم المحاسبة.
- المراجع الأجنبية:**
- Al-Eitan, G. N. ,& Bani-Khalid, T. O. (2019), Credit risk and financial performance of the Jordanian commercial banks: A panel data analysis, Academy of Accounting and

- governance principles for banks, Bank for International Settlements. <https://www.bis.org>.
- Gizaw, M., Kebede, M., & Selvaraj, S. (2015), The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia, *African Journal of Business Management*, 9(2)59 .
 - Hair Jr, J. F. ,da Silva Gabriel, M. L. D., & Patel, V. K. (2014), Modelagem de Equações Estruturais Baseada em Covariância (CB-SEM) com o AMOS: Orientações sobre a sua aplicação como uma Ferramenta de Pesquisa de Marketing, *REMark – Revista Brasileira de Marketing*, 13(2),44 –55.
 - Hassan, Nermine S. M. (2014). Investigating The Impact of Firm Characteristics on The Risk Disclosure Quality. *International Journal of Business and Social Science*, (5) ,9(1), 109-119.
 - Hassan, Nermine S. M. (2014), Investigating the impact of firm characteristics on the risk disclosure quality ,*International Journal of Business and Social Science*,5 (9(1)), 109–119.
 - Healy, P. M. ,& Palepu, K. G. (2001), Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature, *Journal of Accounting and Economics*, 31(1–3),405 –440.
 - International Accounting Standards Board (IASB). (2005), IFRS 7 – Financial Instruments: Disclosures, <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-7-financial-instruments-disclosures/>
 - Jensen, M. C. ,& Meckling, W. H. (1976), Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure ,*Journal of Financial Studies Journal*23 ,(5),1 –15. <https://doi.org/10.1528-2635-23-5-467>
 - Altawalbeh, M. A. (2023), Corporate governance systems and financial risks: A developing country evidence, *Journal of Governance and Regulation*,12 (3).
 - Alshatti, A. S. (2015), The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial banks, *Investment Management and Financial Innovations*,12 (1-2),338 –345.
 - Barakat, A. ,& Hussainey, K. (2013), Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting: Evidence from operational risk disclosures in European banks, *International Review of Financial Analysis*,30 ,254 –273.
 - Basel Committee on Banking Supervision (1999), A new capital adequacy framework, Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs50>.
 - Basel Committee on Banking Supervision (1999), Best practices for credit risk disclosure, Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs53.htm>
 - Basel Committee on Banking Supervision (2000), Principles for the management of credit risk, Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs75.htm>.
 - Basel Committee on Banking Supervision (2004), International convergence of capital measurement and capital standards: A revised framework (Comprehensive Version) , Bank for International Settlements. <https://www.bis.org/publ/bcbs107.htm> .
 - Basel Committee on Banking Supervision (2015), Corporate

earning efficiency: Empirical evidence from banking sector in Pakistan ‘ International Journal of Research in Finance and Marketing,6 (6),209 – 219.

- Samuel, O. L. (2015), The effect of credit risk on the performance of commercial banks in Nigeria ‘African Journal of Accounting, Auditing and Finance,4 (1),29 –52.
- Scannella, E. ‘& Polizzi, S. (2021), How to measure bank credit risk disclosure? Testing a new methodological approach based on the content analysis framework, Journal of Banking Regulation,22 ,73 –95. <https://doi.org/10.1057/s41261-020-00129-x>
- Spence, M. (1973), Job market signaling, Quarterly Journal of Economics,87 (3),355 –374.
- Ukpong, E. G. ‘& Essien, I(2022) ., Credit risk and financial performance of quoted commercial banks in Nigeria ‘Journal of Administration and Corporate Governance,2 (4),94 –111
- Financial Economics, 3 (4),305 –360. [https://doi.org/10.1016/0304-405X\(76\)90026-X](https://doi.org/10.1016/0304-405X(76)90026-X)
- Khelif, H., & Souissi, M. (2010), The determinants of corporate disclosure: A meta analysis, International Journal of Accounting and Information Management,18 (3),198 –219.
- Kribat, M., Burton, B. ‘& Crawford, L. (2013), Evidence on the nature, extent and determinants of disclosures in Libyan banks’ annual reports, Journal of Accounting in Emerging Economies,3 (2),88 –114.
- Mulugeta, T. (2018). The Effect of Credit Risk on Financial Performance of Commercial Banks in Ethiopia (Doctoral dissertation, MSC. Thesis).
- Nguyen, H. (2023), Credit risk and financial performance of commercial banks: Evidence from Vietnam ‘arXiv. <https://arxiv.org/abs/2304.08217>
- Ogundele, O. S. ‘& Nzama, L. (2025), Risk management practices and financial performance: Analysing credit and liquidity risk management and disclosures by Nigerian banks ‘ Journal of Risk and Financial Management18 ,(4),198 . <https://doi.org/10.3390/jrfm18040198>
- Patwary, M. S. H. ‘& Tasneem, N. (2019), Impact of non-performing loan on profitability of banks in Bangladesh: A study from 1997 to 2017 ‘Global Journal of Management and Business Research: C Finance, 19(1),13 –27.
- Qadiri, H. ‘& Alsughayer, S. (2021), Credit risk and disclosure behavior in the bank industry: Evidence from Saudi Arabia ‘International Journal of Accounting and Financial Reporting, 11(3),1 –24.
- Salman, H. ‘Aziz, B. ‘& Nazir, A. (2016), Financial credit risks and